العلاقات المغربية–الأمريكية في القرن التاسع عشر الميلادي
دراسة في المراسلات الدبلوماسية والصراع التجاري في البحر الأبيض المتوسط

الدكتور: يوسف علي عبود
قسم التاريخ (تاريخ أوربا الحديث والمعاصر)
كلية الآداب والعلوم الانسانية – جامعة اللاذقية

الملخص:

يتتبع البحث مسار العلاقات الدبلوماسية والتجارية التي جمعت الحكومة المغربية بالولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن التاسع عشر الميلادي، معتمداً على المراسلات المتبادلة بين السلاطين والرؤساء والقناصل كمادة أولية للتحليل. فدراسة تلك المراسلات لم تكن مجرد وسيلة للتواصل، بل تحولت إلى أداة ضغط ومفاوضة عكست تحولات موازين القوى في الحوض الغربي للبحر المتوسط، إذ انتقل الخطاب الدبلوماسي من نبرة الود والتكافؤ في العقود الأولى إلى لغة الإنذار والاحتجاج في السنوات اللاحقة من القرن التاسع عشر الميلادي، لا سيما بعد تنامي الأسطول الأمريكي وتوسع شبكاته التجارية، في مقابل تراجع القدرة التفاوضية للمغرب نتيجة الضغوط الأوروبية المتصاعدة. وتناول البحث قضايا الصراع التجاري المحورية كالرسوم الجمركية، وحماية السفن من الحوادث والقرصنة، ومسألة الامتيازات القنصلية، حيث ظهر تباين في مفهوم السيادة بين الطرفين، إذ نظرت الحكومة المغربية إلى تطبيق قوانينها على أنه حق سيادي، بينما عدّه الجانب الأمريكي خرقاً للقانون الدولي. كما رصد البحث أثر التدخلات الأوروبية، ولا سيما البريطانية والفرنسية والإسبانية، في تغيير مسار العلاقة من تفاوض ثنائي إلى مفاوضات جماعية خاضعة للرقابة الأوروبية، وهو ما تجلى في مؤتمر مدريد سنة 1880م، فتحولت المدن الساحلية المغربية، كطنجة والصويرة وأصيلة، إلى مسرح لصراع غير معلن بين القناصل الأجانب، مما عكس فجوة ثقافية وسياسية اتسعت مع كل عقد، لتنتهي العلاقة في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي إلى حالة من الجمود مهدت لمرحلة جديدة في مطلع القرن العشرين الميلادي لم تعد فيها الولايات المتحدة شريكاً مستقلاً في المتوسط.

الكلمات المفتاحية: المراسلات الدبلوماسية، المغرب، الصراع التجاري، الحكومة الأمريكية، الامتيازات القنصلية.

Moroccan-American Relations in the Nineteenth Century: A Study in Diplomatic Correspondence and Commercial Conflict in the Mediterranean Sea

Abstract:

The research traces the trajectory of diplomatic and commercial relations that brought together the Moroccan government and the United States of America during the nineteenth century, relying on the exchanged correspondence between sultans, presidents, and consuls as primary material for analysis. The study of those correspondences reveals that they were not merely a means of communication, but rather evolved into an instrument of pressure and negotiation that reflected the shifts in the balance of power in the western basin of the Mediterranean Sea, as the diplomatic discourse transitioned from a tone of amity and parity in the early decades to the language of warning and protest as the century progressed, particularly following the growth of the American fleet and the expansion of its commercial networks, against the backdrop of Morocco's declining negotiating capacity resulting from escalating European pressures. The research addressed the core issues of commercial conflict, such as customs duties, the protection of ships from accidents and piracy, and the question of consular privileges, wherein a divergence in the concept of sovereignty between the two parties became apparent, as the Moroccan government viewed the application of its laws as a sovereign right, while the American side considered it a breach of international law. The research also examined the impact of European interventions, especially British, French, and Spanish, in altering the course of the relationship from bilateral negotiation to collective negotiations subject to European oversight, which was manifested in the Madrid Conference of 1880, as the Moroccan coastal cities, such as Tangier, Essaouira, and Asilah, turned into a stage for undeclared rivalry among foreign consuls, reflecting a cultural and political gap that widened with each decade, ultimately leading the relationship in the late nineteenth century to a state of stagnation that paved the way for a new phase at the turn of the twentieth century in which the United States was no longer an independent partner in the Mediterranean.

Keywords: Diplomatic Correspondence, Morocco, Commercial Conflict, American Government, Consular Privileges.

المقدمة:

شهدت العقود الممتدة من أواخر القرن الثامن عشر الميلادي إلى مطلع القرن العشرين الميلادي تحولاً جوهرياً في طبيعة العلاقات الدولية التي نسجتها الولايات والممالك المستقلة في حوض البحر الأبيض المتوسط مع القوى الناشئة عبر الأطلسي، وكانت العلاقة التي جمعت الحكومة المغربية بالجمهورية الفتية للولايات المتحدة الأمريكية خير مثال على ذلك التحول، إذ انتقلت العلاقة من مرحلة المعاهدات التجارية التي أبرمت في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، وفي مقدمتها معاهدة الصداقة المغربية–الأمريكية سنة 1786، إلى مرحلة أكثر تعقيداً خلال القرن التاسع عشر الميلادي، تميزت بتراكم المراسلات الدبلوماسية المتبادلة بين القناصل والوزراء والسلاطين، والتي عكست بجلاء تحول موازين القوى في الحوض الغربي للبحر المتوسط، سيما مع تنامي الوجود البحري الأمريكي وتوسع شبكاته التجارية، مقابل تراجع النفوذ المغربي في مواجهة الضغوط الأوروبية المتصاعدة.

وقد تجلى الصراع التجاري الذي خيم على تلك العلاقات في عدة قضايا جوهرية، أبرزها الخلاف حول حقوق الامتيازات القنصلية، وتحديد الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة والمصدرة، واشتراط سلامة الملاحة في المياه الإقليمية المغربية، وكذلك مسألة حماية السفن الأمريكية من القرصنة، مما دفع السلاطين المغاربة، وعلى رأسهم مولاي سليمان ومن بعده عبد الرحمن بن هشام، إلى توظيف المراسلات كأداة دبلوماسية للتفاوض والمساومة، بينما سعى القناصل الأمريكيون في طنجة كجيمس سيمبسون وتوماس باركلي إلى نقل المطالب التجارية لواشنطن بأسلوب يجمع بين الإنذار والترغيب في آن، وفي العقود اللاحقة من القرن التاسع عشر الميلادي، تعقدت الأمور بسبب انخراط بريطانيا وفرنسا في تنظيم حركة الملاحة بالمتوسط، ما جعل المراسلات تعكس صراعاً ثلاثي الأبعاد بين المصالح المغربية الداخلية، والطموحات الأمريكية المتوسعة، والوصاية الأوروبية المتنفذة، وحدث كل ذلك في ظل غياب تمثيل دبلوماسي مغربي دائم في واشنطن، مما جعل القنصلية الأمريكية بطنجة محوراً للاتصالات ومركزاً لتجميع المعلومات وتبادل الشكاوى، ويمكن القول إن دراسة تلك المراسلات، تكشف عن صورة معقدة للعلاقة الدولية في القرن التاسع عشر الميلادي، حيث تتداخل الاعتبارات الأمنية مع المصالح الاقتصادية الضيقة، وتتلاشى الحدود بين السياسة والقانون الدولي البحري، لتظهر تلك الرسائل المتبادلة كوثائق

نابضة بالحياة تؤرخ لمرحلة لم تكن فيها القوة العسكرية وحدها هي الفيصل في عقد الصفقات، وإنما كانت لعبة المراسلات والمكاتبات الدبلوماسية دوراً محورياً في تشكيل ملامح اتفاقيات مؤقتة، كانت تحسم في الغالب لمصلحة الطرف الأكثر قدرة على فرض شروطه عبر الورق والحبر قبل السفن والمدافع.

أهمية البحث:

تكتسب دراسة العلاقات المغربية–الأمريكية في القرن التاسع عشر الميلادي أهميتها من كونها تعتمد على المراسلات الدبلوماسية المتبادلة، وهي وثائق لم تحظ بالدراسة الكافية في الكتابات التاريخية العربية، كما أن تلك العلاقة مثلت نموذجاً فريداً للتفاعل بين دولة إسلامية تقليدية وقوة بحرية صاعدة في فترة شهدت تحولات كبرى في التنافس الدولي بالبحر المتوسط، مما يجعلها مادة خصبة للتحليل التاريخي المقارن.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تقديم قراءة تحليلية معمقة في مجمل المراسلات الدبلوماسية التي تبادلتها الحكومة المغربية مع الحكومة الأمريكية والقناصل المعتمدين في طنجة طوال عقود القرن التاسع عشر الميلادي، وذلك للكشف عن طبيعة المصالح المشتركة والخلافات المتراكمة التي طبعت تلك العلاقة، ورصد أبرز الملفات التجارية التي كانت مدار نقاش وجدال بين الطرفين، وعلى رأسها مسألة الرسوم الجمركية وحماية السفن وتحديد حقوق التجار.

مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة المحورية في التناقض الظاهري بين منحى العلاقات المغربية–الأمريكية الذي اتسم في بداياته بالود والتعاون التجاري، ثم تحوله التدريجي إلى حالة من التوتر والصراع حول شروط المبادلات البحرية وحقوق القناصل خلال القرن التاسع عشر الميلادي، وتكمن صعوبة المشكلة أيضاً في تباين الروايات الواردة في المراسلات المغربية عنها في المراسلات الأمريكية، مما يطرح إشكالاً منهجياً حول كيفية الموازنة بين وجهتي النظر، ومما يزيد هذه المشكلة وضوحاً ذلك البعد الجغرافي الذي حتّم قيام العلاقة بين الطرفين أصلاً، إذ إن موقع المغرب على المدخل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط جعله بوابة

عبور لا يمكن تجاهلها للسفن الأمريكية نحو الأسواق الأوروبية، في وقت كانت فيه الولايات المتحدة تبحث عن منافذ جديدة بعد استقلالها، هذا الواقع الجغرافي فرض على الطرفين الدخول في تفاعل دائم، وجعل من أي توتر في المراسلات انعكاساً مباشراً على حركة الملاحة والتجارة في المنطقة.

السؤال الرئيسي:

كيف تطورت العلاقات المغربية–الأمريكية خلال القرن التاسع عشر الميلادي، وما الذي كشفته المراسلات الدبلوماسية المتبادلة عن طبيعة الصراع التجاري في البحر الأبيض المتوسط بين الطرفين، في ضوء التنافس الإقليمي والدولي، وكيف أثرت الضغوط الأوروبية في مسار تلك العلاقة ونوعية المراسلات؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي أبرز القضايا التجارية التي شكلت مادة الخلاف بين الطرفين، وكيف تعاملت الحكومة المغربية مع مطالب القناصل الأمريكيين المتعلقة بالرسوم والحماية الجمركية؟
2. كيف تغيرت لغة المراسلات بين السلاطين والرؤساء عبر العقود، وهل كان لذلك دلالة على تحول صراع النفوذ؟
3. ما أثر غياب التمثيل الدبلوماسي المغربي في واشنطن على مسار المفاوضات، وكيف انعكس ذلك على طبيعة المراسلات الدبلوماسية ووتيرتها؟
4. كيف أثر الضعف البحري للمغرب على قدرة الحكومة المغربية في حماية السفن التجارية الأمريكية في مياهه الإقليمية، وما انعكاس ذلك على طبيعة المطالب الأمريكية في المراسلات الدبلوماسية؟

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي القائم على استقراء المادة التاريخية وتحليل مضمونها، بالرجوع إلى المصادر الأولية المتمثلة في نصوص المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين الطرفين، ومن أبرزها معاهدة الصداقة المغربية–الأمريكية لعام 1786م، إلى جانب المراسلات الدبلوماسية التي نشرتها المصادر الوثائقية المحققة، مثل مجموع المعاهدات والاتفاقيات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، كما

يستعين البحث بالمنهج النقدي في مقارنة الروايات المتضاربة بين المصادر المغربية والأمريكية، والمنهج المقارن عند تناول مواقف السلاطين المتعاقبين من القضايا نفسها، مع الالتزام بعدم إسقاط مفاهيم العصر الحاضر على وقائع القرن التاسع عشر الميلادي.

أولاً: الإطار التاريخي للعلاقات المغربية-الأمريكية حتى مطلع القرن التاسع عشر الميلادي

لا يمكن فهم طبيعة المراسلات الدبلوماسية المتبادلة بين الحكومة المغربية والحكومة الأمريكية خلال القرن التاسع عشر الميلادي، دون العودة إلى الإطار التاريخي الذي نشأت فيه تلك العلاقة في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر الميلادي، إذ كان الحكومة المغربية تحت حكم السلطان محمد بن عبد الله(ت:1204هـ/1790م)[1]، قد رسخت سيطرتها على الثغور الأطلسية والمتوسطية، ونظمت حركة الملاحة في مياهها الإقليمية عبر نظام التراخيص والرسوم التي كانت تفرضها على السفن الأجنبية الراغبة في التجارة أو العبور، وكان ذلك النظام قائماً على مبدأ المعاهدات الثنائية التي تعقدها الدولة مع كل أمة على حدة، وهو ما يفسر تعدد الاتفاقيات التي أبرمها المغرب مع الدول الأوروبية، ولم تكن الولايات المتحدة، التي كانت قد أعلنت استقلالها عن بريطانيا سنة 1776م[2]، تمثل استثناءً في هذا السياق، إذ كانت سفنها التجارية تواجه في البحر الأبيض المتوسط ذات المخاطر التي كانت تواجهها السفن الأوروبية، والمتمثلة في هجمات القراصنة من حكومات شمال أفريقيا الأخرى كالجزائر وتونس وطرابلس، مما دفع الكونغرس الأمريكي إلى تخصيص ميزانية دبلوماسية لعقد معاهدات سلام مع تلك الحكومات.

---

[1] السلطان محمد بن عبد الله بن إسماعيل، أحد أبرز السلاطين في المغرب، تولى الحكم سنة (1171هـ/1757م) واستمر حتى وفاته، ويُعرف في المصادر التاريخية بـ"محمد الثالث" أو "صاحب الصويرة" نسبة إلى إعادة بنائه لميناء الصويرة وجعله نافذة المغرب على التجارة العالمية، وقد اشتهر بحكمته السياسية وإصلاحاته الإدارية والعسكرية، وسياساته المناوئة للهيمنة الأوروبية مع انفتاحه على عقد المعاهدات التجارية مع القوى الناشئة كالولايات المتحدة؛ السيّد، فؤاد صالح، معجم السياسيين المثقفين في التاريخ العربي والإسلامي، مكتبة حسن العصرية للطباعة النشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2011م، ص661.

[2] حسن، محمد عاشور وآخرون، العائلات الرأسمالية اليهودية ودورها في السياسة العالمية(روتشيلد-روكفلر)، ببلومانيا للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2011م، ص103.

لكن المغرب كان له خصوصيته في هذا المجال، إذ سبق أن أعرب السلطان محمد بن عبد الله عن رغبته في فتح مراسلات ودية مع الحكومة الأمريكية، ويشهد على ذلك رسالة السلطان المؤرخة في سنة 1780م والتي وجهها إلى القناصل الأجانب في طنجة يطلب فيها إبلاغ الحكومة الأمريكية برغبته في عقد معاهدة صداقة[1]، وهي الواقعة التي يمكن اعتبارها البادرة الأولى في مسار العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، غير أن الظروف الداخلية في أميركا، المتمثلة في استمرار الحرب مع بريطانيا وحداثة نشأة الحكومة الأمريكية واهتمامها بمشاكلها الداخلية[2]، حالت دون الاستجابة الفورية، إلا أن الضغوط التجارية التي كانت تمارسها شركات التأمين البحرية الأمريكية على الكونغرس، وارتفاع تكاليف تأمين السفن في المتوسط بسبب عدم وجود معاهدات تحميها، دفعت الحكومة الأمريكية إلى إرسال أول بعثة دبلوماسية رسمية إلى المغرب سنة 1785م، وهي البعثة التي كان على رأسها المفوض توماس باركلي(Thomas Barclay)[3]، الذي حمل تعليمات من وزير الخارجية جون جاي(John Jay) [4] تفيد بضرورة عقد معاهدة تجارية وسلام مع الحكومة المغربية ، وقد أثمرت تلك المساعي في سنة 1786 عن التوقيع على معاهدة الصداقة المغربية–الأمريكية، والتي تعتبر أطول معاهدة دولية تلتزم بها الولايات المتحدة ولم تنقطع منذ ذلك التاريخ، ويتضمن تحليل نصوص هذه المعاهدة، التي وقعها عن الجانب المغربي الوزير

---

(1) موقع صوت المغرب الإلكتروني تاريخ: 28 آذار 2025م: https://thevoice.ma .

(2) الشارف، عديدة، دور الدبلوماسية الجزائرية في الصراع الطرابلسي الأمريكي 1795–1801م، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد33، 2017م، ص103–118.

(3) توماس باركلي: دبلوماسي أمريكي من أصل إيرلندي، عُين أول مفوض أمريكي إلى المغرب سنة 1785م، قام بالتفاوض مع السلطان محمد بن عبد الله، وأسفرت مفاوضاته عن توقيع معاهدة الصداقة المغربية–الأمريكية سنة 1786م، كما عُين قنصلاً للولايات المتحدة في فرنسا بعد ذلك، وتُوفي سنة 1793م؛ بركات، أسماء، العلاقات السياسية الأمريكية مع دول المغرب العربي أواخر القرن 18م وإلى غاية منتصف القرن20م، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019م، ص22.

(4) جون جاي: أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة، تولى منصب وزير الخارجية الأمريكية بين سنتي 1784 و1789، وكان مسؤولاً عن إدارة العلاقات الدبلوماسية للجمهورية الفتية مع الدول الأجنبية، ويُعتبر من واضعي أسس السياسة الخارجية الأمريكية في مراحلها الأولى، وأشرف بنفسه على المفاوضات مع السلطان محمد بن عبد الله سنة 1785م، تُوفي سنة 1829م؛ Center for the Study of the American Constitution, John Jay (1745–1829), No. 4, 2013, p. 1–9.

طاهر عبدالحق فنش وعن الجانب الأمريكي باركلي، فهماً دقيقاً لطبيعة العلاقة المبكرة، ضم الاتفاق ثلاثاً وعشرين مادة إذ جاءت المادة الأولى منها تنص على أن يكون بين البلدين سلام دائم، وتعهد كل طرف بحماية سفن الطرف الآخر ورعاياه، وتضمنت المادة الثالثة تنظيم إجراءات دخول السفن الأمريكية إلى الثغور المغربية وتحديد الرسوم الجمركية بنسبة مئوية ثابتة من قيمة البضائع، ولعل أهمها المادة(23) التي نصّت على قيام علاقات دبلوماسية متبادلة على مستوى القناصل على أن يكون لقنصل كل بلد من البلدين حق اختيار الميناء الذي يريد أن يمارس عمله فيه في بلد الطرف الآخر[1].

ولم تكن تلك المعاهدة مجرد وثيقة قانونية، إنما كانت انعكاساً لرؤية مغربية تقوم على الاعتراف بالولايات المتحدة كدولة مستقلة لها حق التفاوض والمبادلة التجارية على قدم المساواة مع الدول الأوروبية، وفي المقابل، كانت الرؤية الأمريكية للمعاهدة تنظر إليها كوسيلة لتأمين مصالحها التجارية في حوض البحر المتوسط دون الاضطرار إلى دفع جزية سنوية، كما كانت تفعل دول أخرى كالسويد والدنمارك، ولعل ما يلفت الانتباه في تلك المرحلة المبكرة هو اعتماد الحكومة المغربية على القناصل الأجانب المقيمين في طنجة، ولا سيما القنصل البريطاني والإسباني، كوسطاء في نقل الرسائل بين الرباط وواشنطن، وذلك قبل أن تعتمد الولايات المتحدة قنصلاً لها في المغرب، حيث عُين أول قنصل أمريكي في طنجة وهو جيمس سيمبسون (ames Simpson)[2] سنة 1797م، وهو الشخصية التي أدّت دوراً محورياً في العقود التالية كحلقة وصل دائمة بين الطرفين، وهذا الترتيب القنصلي، وإن كان يبدو بدائياً بالنظر إلى معايير العصر الحديث، فقد كان يمثل نظاماً متعارفاً عليه في العلاقات الدولية في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، إذ أدّت القنصليات أدواراً متعددة تتجاوز حماية الرعايا لتشمل جمع

[1] ابراهيم، عبدالعزيز عبدالغني، بداية العلاقات العربية–الأميركية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط2، 2018م، ص63.

[2] جيمس سيمبسون: دبلوماسي أمريكي من أصل بريطاني، عُين أول قنصل للولايات المتحدة في المغرب ومكث في منصبه بطنجة لأكثر من أربعة عقود، كان له دور كبير في إدارة المراسلات الدبلوماسية بين المخزن المغربي والحكومة الأمريكية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، توفي سنة 1849م؛ Peskin, Lawrence A, Three Consuls: Capitalism, Empire, and the Rise and Fall of America's Mediterranean Community, 1776–1840, Cambridge University Press, 2024, p15–35.

المعلومات الاستخباراتية، ومراقبة تحركات سفن الدول المنافسة، والوساطة في الخلافات التجارية بين التجار المحليين والأجانب، ولم تقتصر المراسلات المبكرة بين الحكومة المغربية والحكومة الأمريكية على الجانب الرسمي التفاوضي، بل تضمنت أيضاً مراسلات شخصية بين السلطان محمد بن عبد الله ورئيس الكونغرس الأمريكي، جاءت بعبارات التبجيل والاحترام المتبادلين، وهو الأسلوب الذي ظل سائداً في المكاتبات الدبلوماسية بين الملوك والرؤساء في تلك الفترة، ولكن تجدر الإشارة إلى أن ذلك الخطاب الودي لم يكن معزولاً عن التنافس الذي كان قائماً في البحر الأبيض المتوسط بين القوى الأوروبية الكبرى، ذلك أن بريطانيا التي كانت تتحكم في جبل طارق منذ سنة 1704م[1]، كانت تراقب أي تقارب بين المغرب وأي قوة بحرية صاعدة، لأن ذلك قد يعني تهديداً لسيطرتها على مدخل المتوسط، وفي المقابل، كانت إسبانيا تشعر بالقلق من أن العلاقة المغربية–الأمريكية قد تفتح الباب أمام نفوذ أمريكي في سواحل أفريقية كانت تعتبرها مجال نفوذها التقليدي.

ومع ذلك، فإن السلطان محمد بن عبد الله كان يمضي في سياسته المناوئة للهيمنة الأوروبية، من خلال تنويع علاقاته الدبلوماسية وعدم الارتهان لدولة واحدة، وهو ما تجلى في استقباله لبعثات من عدة دول أوروبية في نفس الفترة، كالسويد والدنمارك وهولندا، لكن معاهدة 1786م ظلت الأكثر أهمية فيما يخص للولايات المتحدة، لأنها كانت أول اعتراف دولي بها من دولة غير أوروبية، وهو ما رفع من مكانتها كقوة بحرية ناشئة[2]، وهنا يمكن القول إن العلاقة المغربية–الأمريكية في مرحلتها التأسيسية كانت علاقة ندية تقوم على تبادل المصالح، إذ كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى مياه المتوسط لتنشيط تجارتها مع الدول الأوروبية الجنوبية، وكان المغرب بحاجة إلى فتح أسواق تصديرية لمنتجاته الزراعية والحرفية، بالإضافة إلى تأمين ثغوره من أي هجمات محتملة من القراصنة أو القوى الأوروبية المعادية، وقد اشار الباحث محمد حبيدة إلى ذلك بالقول: "فالمغاربة استطاعوا الدفاع عن سواحلهم في مواجهة الغزو الأيبيري خلال القرنين السادس والسابع عشر الميلاديين، لأنهم كانوا يحملون أفكار وتقنيات تتلائم مع تلك الأزمنة،

[1] خطاب، محمود شيت، قادة فتح الأندلس، ج1، منار للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، ٢٠٠٣م، ص238؛ محمد، ازدهار عثمان، الأهمية الاستراتيجية لمضيق جبل طارق، مجلة الجامعة العراقية، المجلد 76، العدد2، 2024م، ص324–326.

[2] العايب، معمر، دور إيالة الجزائر في ظهور المصالح التجارية الامريكية بغرب البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة(1795–1816م، دورية كان التاريخية، المجلد11، العدد40، 2018م، ص139–144.

لكن مشكلتهم أنهم لم يغيروا هذه الأفكار والتقنيات التي تنتمي إلى القرون الوسطى في وقت كانت تجري فيه تحولات كبرى على مقربة منهم".[1]

وهنا يقتضي التذكير بأن السلطان محمد بن عبد الله كان يبحث عن بدائل استراتيجية لحماية مملكته في ظل تغير التنافس الدولي، ولم يكن يجهل أن الأميركيين، مثل كل الأجانب، يحملون طموحات تجارية توسعية، لكنه راهن على أن افتقار أميركا إلى المطامع الإقليمية في أفريقيا يجعلها شريكاً أقل خطورة من الدول الأوروبية، وهذا الرهان، وإن كان مفهوماً في سياقه الزمني، فإن تطور العلاقات في القرن التاسع عشر الميلادي سيظهر أن الصراع التجاري والسياسي لا يقل ضراوة عن الصراع الاستعماري، وإن اختلفت وسائله وأدواته[2]، وبالإضافة إلى البعد السياسي، كان للعامل الاقتصادي أثره الواضح في دفع الولايات المتحدة نحو المغرب في تلك الفترة المبكرة، فقد كانت موانئ المغرب تمثل محطات تزود للرحلة الطويلة من أميركا إلى أوروبا، حيث كانت السفن تحتاج إلى الماء والمواد التموينية والراحة بعد عبور المحيط الأطلسي، وكانت تلك التزويدات تتم عبر عقود مع تجار محليين في الصويرة[3] وطنجة[4] وأصيلة، وهي العقود التي تعكس مستوى عالياً من التنظيم الإداري في الثغور المغربية، والذي كان يخضع لإشراف القادة المحليين الذين يرفعون تقاريرهم إلى الوزير الأكبر في مكناس أو مراكش، فقد

---

[1] حبيدة، محمد، التحقيب وكتابة تاريخ المغرب، مجلة أسطور، العدد19، 2023م، ص13.

[2] هيشامي، حنان، المغرب في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد16، 2017م، ص83-96.

[3] الصويرة: مدينة مغربية ساحلية على المحيط الأطلسي، أسسها السلطان محمد بن عبد الله سنة 1765 كمدينة محصنة ذات موقع استراتيجي للتجارة والدفاع، وتتميز بنسيجها العمراني الذي يجمع بين الطراز الأوروبي والهندسة المغربية التقليدية، وهي تضم تراثًا دينيًا متنوعًا من مساجد وزوايا وأضرحة؛ أتكتاو، حسن، العمارة الدينية بمدينة الصويرة، مجلة المعرفة، العدد19، 2024م، ص1248-1260.

[4] طنجة: مدينة مغربية ساحلية تقع على واجهة مضيق جبل طارق، وتتميز بموقعها الاستراتيجي الذي جعلها بوابة أفريقيا وأوروبا عبر التاريخ، تشتهر بطابعها المتعدد الثقافات واللغات، وتضم ميناءً تجارياً وصناعياً مهماً، إضافة إلى نسيج عمراني يضم معالم تاريخية من عصور مختلفة، سميت بذلك لأن أرضها تحمل الزرع دون حرث؛ الحدادي، محمد؛ أردة، إلياس، مدينة طنجة سياق التحولات الوظيفية والديمغرافية السريعة وأثر ذلك على الوضع السوسيواقتصادي لضواحيها، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد7، العدد2، 2020م، ص81-100؛ كاتب مراكشي، الاستبصار في عجائب الأمصار، ج1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 1986م، ص138-139.

شـكلت الترتيبات التجارية الميدانية أرضـية عملية للمراسـلات الرسـمية، حيث كانت تقارير القادة تحتوي على شـكاوى تتحول إلى مكاتبات دبلوماسـية مع تفاقم الخلافات، وتتطلب الدراسـة التحليلية لتلك العلاقة الاعتماد على وثائق يومية أقل شـهرة كسـجلات الموانئ وتقارير القناصـل، والتي تقدم صـورة أدق عن التفاعل بعيداً عن العموميات الرسـمية، ففي عام 1777م، أصـدر السـلطان محمد الثالث بن عبد الله توجيهاته بأن المغرب يفتح أبواب موانئه أمام السـفن التي ترفع العلم الأمريكي، مخولًا إياها حق التزود بالمؤن والاستفادة من ذات الحماية والامتيازات التجارية المقررة للدول المرتبطة معه بمواثيق صلح[1]، فقد مثّلت الفترة من 1780م إلى 1800م مرحلة ذهبية وديّة في العلاقات المغربية–الأمريكية، قبل أن تتحول تدريجياً نحو التوتر في العقود التالية بسبب تغير الظروف الدولية وشخصيات القادة[2].

ثانياً: قراءة في المراسلات الدبلوماسية بين الحكومة المغربية والأمريكية

تمثل المراسلات الدبلوماسية بين المغرب والولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر الميلادي واحدة من أعرق وأطول العلاقات الدبلوماسية المستمرة في التاريخ الأمريكي، إذ تعود جذورها إلى أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، وتحديداً إلى 20 كانون الأول 1777م، حين أصدر السلطان محمد الثالث بن عبد الله تصريحاً رسمياً اعتبرته الولايات المتحدة اعترافاً بسيادة واستقلال أمريكا، وقد تجسدت ذروة تلك المراسلات المبكرة في معاهدة الصداقة المغربية–الأمريكية الموقعة في 28 حزيران 1786م[3]، والتي وقعها من الجانب الأمريكي كل من جون آدامز وتوماس جيفرسون، وتضمنت 25 شرطاً، ومدة صلاحيتها 50 عاماً، وقد كتب السلطان محمد بن عبد الله في ذلك العام رسالة إلى رئيس الولايات المتحدة أعلن فيها قبوله

---

[1] أنويكة، محمد عبد السلام، الآخر ورهان التحديث في مغرب السلطان محمد بن عبدالله 1757–1790م، دورية كان التاريخية، المجلد19، العدد77، 2026م، ص98–107؛ موقع تامغربيت الالكتروني: https://www.tamghrabet.com/2026/06/morocco-first-country-recognize-us-independence.html .

[2] اليعقوبي، خديجة قباقبي، صفحات من تاريخ العلاقات المغربية الأمريكية، مجلة ليكسوس الإلكترونية، العدد27، 2020م، ص7–15.

[3] Miller, Hunter, ed. Treaties and Other International Acts of the United States of America. Vol. 2. Washington: Government Printing Office, 1931, p. 14.

الطلب الأمريكي بالصلح على الشروط التي طلبوها[1]، ومنحهم الإذن باستخدام جميع الموانئ المغربية من تطوان[2] إلى وادي نون[3] للتجارة في أمان وسلام، وقد اعتبر قرار السلطان في 31 تموز 1786م، أي بعد أربعين يوماً فقط من توقيع المعاهدة، بفتح خط بحري يربط المغرب بأمريكا، تأكيد بلا شك على درجة الأهمية التي كان السلطان محمد الثالث يوليها للعالم الجديد"[4].

شهدت المراسلات الدبلوماسية في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، تطوراً مهماً على الرغم من التحديات التي واجهتها، فقد تأثرت العلاقات بثلاث عوامل رئيسية هي: السياسة العسكرية الأمريكية تجاه دول شمال إفريقيا، والحروب النابليونية التي دفعت كلا البلدين إلى سياسة الحياد، والأوضاع الداخلية لكلا البلدين؛ حيث انشغلت أمريكا بمشاكلها الاقتصادية والسياسية إضافة إلى صراعها مع بريطانيا، بينما انشغل المغرب بالحروب القبلية والمشاكل السياسية والاقتصادية، وقد أدت تلك العوامل إلى صعوبة تجديد العلاقات حتى عهد السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام[5]، عندما جُددت المعاهدة عام 1826م، ثم أعيد التفاوض

---

(1) Chaouch, Khalid. The Language of Gifts between Morocco and the USA from Late 18th to Mid-19th cc, Mohammedia: Publication of Hassan II University, 2008, pp.91.

(2) تطوان: مدينة مغربية تقع في الشمال الغربي للمملكة، على بعد حوالي 60 كيلومتراً شرق مضيق جبل طارق، وتُعرف بـ"الحمامة البيضاء" لجمال عمارتها الأندلسية البيضاء. تأسست في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي شغلت دوراً بارزاً في العلاقات المغربية-الأمريكية في القرن التاسع عشر الميلادي ؛ موحن، وليد، تاريخ مدينة تطوان، مجلة ليكسوس، العدد18، 2017، ص84-90.

(3) وادي نون: منطقة تاريخية تقع في أقصى جنوب المغرب، على الساحل الأطلسي، بين مدينتي طرفاية وطانطان، وقد ورد ذكر هذا الوادي في المادة الأولى من معاهدة الصداقة المغربية-الأمريكية سنة 1786، حيث منح السلطان محمد الثالث بن عبد الله الأميركيين حق الولوج إلى جميع الموانئ المغربية الممتدة من تطوان إلى وادي نون؛ المحجوب، قدار، مجال وادي نون في خريطة التجارة الصحراوية خلال العصر الوسيط، دوري كان التاريخية، المجلد14، العدد53، 2021م، ص25-30.

(4) Chaouch, Khalid. The Language of Gifts between Morocco and the USA from Late 18th to Mid-19th cc, pp. 92.

(5) السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام: أحد سلاطين المغرب، حكم بين عامي 1822م و 1859م، وهو حفيد السلطان محمد الثالث بن عبد الله، تميز عهده بتجديد معاهدة الصداقة المغربية-الأمريكية سنة 1826، والحفاظ على العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة في فترة شهدت توترات إقليمية ودولية، كما واجه خلال حكمه تحديات داخلية وخارجية، أبرزها الحرب

بشأنها عام 1835م في ظروف غير عادية، وفي هذا السياق أرسل القنصل الأمريكي جيمس آر. ليب نائبه جون إف. مولوني لإعادة التوقيع على المعاهدة في أيلول 1836م، وهي المعاهدة التي لا تزال سارية المفعول حتى اليوم وتُعتبر المعاهدة الأكثر دواماً في التاريخ الأمريكي[1].

وكشفت المراسلات المتبادلة خلال تلك الفترة عن أبعاد ثقافية عميقة تتجاوز الجانب الدبلوماسي الشكلي، إذ أدّت الهدايا دوراً محورياً في التواصل بين القادة، فتبادل الهدايا كان دائماً في مركز العلاقات الإنسانية، بغض النظر عن العرق أو الجنسية أو الدين أو الثقافة، والهدايا بأشكالها المختلفة هي المفتاح الأولي للسلام، أو ببساطة للعلاقات الجديدة ويعتبر منزل "زينة الدار" الذي أهداه السلطان مولاي سليمان(ت:1882م)[2] للقنصل الأمريكي جون مولوني في طنجة عام 1821م، أقدم هدية تلقتها الولايات المتحدة في أي مكان في العالم وقد استخدم المبنى كمقر إقامة ومكتب للممثل الدبلوماسي الأمريكي الرئيسي من عام1821م حتى 1956م عندما استعاد المغرب استقلاله وأُنشئت السفارة الأمريكية في الرباط[3].

وتتضمن المراسلات الدبلوماسية إشارات مهمة إلى كيفية تعامل الجانبين مع قضايا الإتاوات والجزية[4]، إذ كانت دول المغرب العربي تطالب بدفع إتاوات مقابل المرور الآمن في البحر المتوسط، وقد أوضح السفير

مع إسبانيا (1859–1860) التي انتهت بمعاهدة طنجة؛ بوعلام، الصديق بن محمد بن قاسم، علماء الملوك والأمراء عبر تاريخ المغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2024م، ص386–390.

[1] Chaouch, Khalid. The Language of Gifts between Morocco and the USA from Late 18th to Mid-19th cc, pp. 94-95.

[2] السلطان مولاي سليمان بن محمد الثالث: سلطان المغرب خلف أخيه السلطان اليزيد في فترة اتسمت بالاضطرابات الداخلية والحروب القبلية، تميز عهده بالصراع مع الحركة الوهابية التي كانت تهدد نفوذه، وبسياساته الدينية المحافظة التي تجلت في محاربة الزوايا الصوفية وحصر السلطة الدينية في يده، كما شهدت فترة حكمه محاولات أوروبية للتمدد في المنطقة؛ الزركلي، خير الدين بن محمود(ت: ١٣٩٦هـ/1997م)، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002م، ج3، ص133.

[3] Chaouch, Khalid. The Language of Gifts between Morocco and the USA from Late 18th to Mid-19th cc, pp. 95.

[4] الجزية: مبلغ يُؤخذ من أهل الذمة كنوع من الجزاء مقابل الحماية والأمن الممنوح لهم في الدولة الإسلامية، تُفرض على الرجال البالغين؛ الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس من جواهر القاموس، ج37، دار الهداية، الكويت، ط1، 1972م، ص353؛ جبل، محمد حسن حسن، المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، ج1، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، ٢٠١٠م، ص307.

الطرابلسي في لندن عبد الرحمن بدير، خلال لقائه بجون آدامز عام 1786م، أن "تركيا وطرابلس وتونس والجزائر والمغرب هي القوى التي تسيطر على البحر المتوسط، وأن هذه القوى لن تسمح لأي دولة بالإبحار في هذا البحر ما لم توقع اتفاقية سلام معهم"[1]، وقد رفض الرئيس الأمريكي توماس جيفرسون تلك الممارسة بشدة، معتبراً أنها تنتهك قانون الطبيعة الذي يضمن حرية البحار، وكتب جيفرسون إلى باي تونس عام 1806م يقول: "لقد جعلت الطبيعة مياه المحيط طريقاً مشتركاً للتواصل بين الأمم، فللجميع الحق المتساوي في استخدامه"[2].

وتبرز المراسلات الدبلوماسية أيضاً الفجوة الثقافية في فهم دلالات الهدايا المتبادلة، فعندما أرسل الرئيس جورج واشنطن ساعة حائطية على شكل صندوق شفاف يحتوي على طائر كناري يشير إلى الساعات إلى السلطان محمد بن عبد الله عام 1786م، كانت الساعة ترمز إلى قيمة الوقت في نمط الحياة الأمريكية والتكنولوجيا المتقدمة للدولة الجديدة ومع ذلك، وقد احتوت الساعة المقدمة على تمثال لطائر وموسيقى، وهما أمران ربما كانا غير متوافقين مع الوظيفة المقدسة للساعة في المجتمع الإسلامي مما يفسر سبب قيام السلطان بإهدائها للملكة البرتغالية دونا ماريا في نفس العام[3].

كما عكست المراسلات الدبلوماسية بين المغرب والولايات المتحدة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي محطات مهمة، ومن أبرزها معاهدة منارة كاب سبارتل عام 1865م[4]، حيث تم التفاوض بين القوى الغربية بما فيها الولايات المتحدة والحكومة المغربية لبناء المنارة وصيانتها وإدارتها بشكل مشترك مع تداول رئاسة اللجنة بين الدول المشاركة، مما يعكس تحولاً في طبيعة العلاقات من التبادل الرمزي إلى التعاون المؤسسي والقانوني. وتكشف تلك المعاهدة عن تطور المراسلات الدبلوماسية من مجرد

---

(1) Chaouch, Khalid. The Language of Gifts between Morocco and the USA from Late 18th to Mid-19th cc, pp. 88.

(2) Gallimore, Mark K. "Thomas Jefferson, the 'Barbary Pirates,' and the Law of Nations." Master's Thesis, Lehigh University, 2002, pp. 37.

(3) Chaouch, Khalid. The Language of Gifts between Morocco and the USA from Late 18th to Mid-19th cc, pp. 96-97.

(4) أحميان، محمد، ساحل الريف والبحرية المخزنية قبل الحماية، مجلة الربيع، المجلد1، العدد8، 2018م، ص39.

تبادل هدايا ورسائل ودية إلى اتفاقيات متعددة الأطراف تنظّم قضايا ملاحية وإنسانية مشتركة، وهو ما يؤكد عمق ومتانة العلاقات المغربية–الأمريكية التي استمرت لأكثر من قرنين من الزمن[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الموقف الأمريكي من الاستعمار الفرنسي في المغرب كان متناقضاً، إذ رغم تشجيع واشنطن للاستقلال، فقد استمرت في التعامل مع الإدارة الفرنسية كممثل رسمي للمغرب في كثير من المحافل الدولية، ومع ذلك، فقد ساعدت الضغوط الأمريكية والبريطانية في تسريع عملية إنهاء الحماية الفرنسية، ولا سيما بعد أن أصبح من الواضح أن الإدارة الفرنسية فقدت قدرتها على الحفاظ على الأمن والاستقرار في المغرب، وهو ما تجلى في فشلها في التعامل مع المجاعة وانتفاضات القوميين [2].

ثالثاً: قضايا الصراع التجاري والبحري في العلاقات المغربية–الأمريكية

يمثل الجانب الاقتصادي العصب الرئيسي الذي حرك العلاقات المغربية–الأمريكية طوال القرن التاسع عشر الميلادي، إذ تدور معظم المراسلات الدبلوماسية المتبادلة حول قضايا جوهرية تتعلق بالرسوم الجمركية، وحماية السفن التجارية، وحقوق القناصل والرعايا، والتنافس على أسواق التصدير والاستيراد، فكانت موانئ المغرب الأطلسية، ولا سيما الصويرة التي أسسها السلطان محمد بن عبد الله لتكون نافذة المغرب على التجارة العالمية[3]، تشهد حركة نشطة للسفن الأمريكية المحملة بالسكر والقطن والأخشاب القادمة من الموانئ الشرقية للولايات المتحدة كبوسطن وفيلادلفيا ونيويورك، مقابل تصدير المنتجات المغربية التقليدية كالجلود المدبوغة والصوف والشمع وزيت الزيتون والحبوب، وشكّلت تلك السلع محور المبادلات التجارية التي سعت الولايات المتحدة إلى توسيعها وحمايتها من أي عوائق جمركية أو إدارية، وقد تجلى الصراع حول الرسوم الجمركية بأشكال متعددة عبر العقود، إذ كانت السلطة الحكومة المغربية تفرض رسوماً نسبية على القيمة الإجمالية للبضائع، تتراوح بين خمسة وعشرة في المائة حسب نوع السلعة، بينما كانت

(1) Chaouch, Khalid. The Language of Gifts between Morocco and the USA from Late 18th to Mid-19th cc, pp. 93-98.

(2) الزمل، ناصر بن محمد، موسوعة أحداث القرن العشرين، ج3، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2005م، ص14.

(3) السيّد، فؤاد صالح، معجم السياسيين المثقفين في التاريخ العربي والإسلامي، ص661.

السفن الأمريكية تعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنة بما كانت تدفعه في موانئ الدول الأوروبية الأخرى[1]، ومن أهم الشواهد على هذا الخلاف ما ورد في مراسلات القنصل جيمس سيمبسون مع الوزير الأكبر محمد بن إدريس سنة 1820م، إذ احتج سيمبسون على زيادة مفاجئة في الرسوم المفروضة على السكر الأمريكي الوارد إلى ميناء الرباط، وطالب بإلغائها استناداً إلى المادة 24 من معاهدة 1786م التي تنص على عدم تغيير التعرفة دون موافقة الطرفين[2]، وجاء رد الوزير بأن الزيادة كانت بسبب تصنيف السكر ضمن السلع الكمالية التي تخضع لرسوم أعلى في الجداول الجمركية الداخلية، وهو التفسير الذي لم يقتنع به القنصل الأمريكي، مما أدى إلى تبادل عدة رسائل متصاعدة انتهت بتسوية مؤقتة قضت بتخفيض الرسم إلى النصف، غير أن التسوية لم تدم طويلاً، إذ عاد الخلاف إلى الظهور في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي في عهد السلطان عبد الرحمن بن هشام، عندما فرضت الحكومة المغربية رسوماً إضافية على الصوف المغربي المُصَدَّر إلى أميركا، بحجة أن الصوف الخام كان يخضع لرسوم تصدير لحماية الصناعة المحلية النسيجية، وهو الإجراء الذي اعتبرته الحكومة الأمريكية بمثابة عائق تجاري غير مبرر، وردت عليه رسالة من الرئيس جيمس بوك(James K. Polk)[3] إلى السلطان سنة 1846م، اعتبر فيها أن تلك الرسوم تخالف المعاهدة التي تهدف إلى تشجيع التبادل التجاري وليس عرقلته.

ولم يقتصر الخلاف على الرسوم الجمركية، بل امتد إلى قضايا أكثر تعقيداً تتعلق بحماية السفن الأمريكية من الحوادث البحرية والقرصنة والاعتقالات التعسفية، ففي سنة 1828م فقامت السلطات المحلية باحتجاز إحدى السفن الأمريكية ومصادرة حمولتها بدعوى انتهاك الحظر البحري الذي كانت الحكومة

---

[1] حركات، إبراهيم، المغرب عبر التاريخ (عرض لأحداث المغرب وتطوراته في الميادين السياسية والدينية والاجتماعية والعمرانية والفكرية منذ ماقبل الإسلام إلى العصر الحاضر)، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط1، 2000م، ج3، ص463.

[2] Treaty of Peace and Friendship between the United States and Morocco, 1786, Article 24, in: U.S. Department of State, Treaty of Peace and Friendship, Morocco, June 28 and July 15, 1786, pp. 33.

[3] الرئيس جيمس بوك: الرئيس الحادي عشر للولايات المتحدة (1845–1849)، قاد البلاد خلال فترة التوسع الإقليمي الكبير، إذ ضم تكساس وكاليفورنيا والأراضي الجنوبية الغربية بعد الحرب المكسيكية الأمريكية؛ الزيدي، حسن، حياتي: 1942–2020، مؤسسة شمس للنشر والإعلام، القاهرة، ط1، 2024م، ص138.

المغربية قد فرضه على بعض الموانئ الأجنبية بسبب خلاف مع إسبانيا[1]، تُجسّد تلك الحادثة تداخل السياسة الإقليمية والمصالح التجارية، إذ مارست المغرب سيادتها ضد الأجانب عموماً لا الأمريكيين تحديداً، تُظهر تلك القضية صراعاً جوهرياً بين منطقين متعارضين؛ فمن جهة، المنطق الأوروبي القائم على نظام الامتيازات الأجنبية الذي سعت القنصلية الأمريكية إلى توسيعه ليشمل محاكمة الرعايا أمام قناصلهم حتى خارج نطاق القنصلية، ومن جهة أخرى، المنطق المغربي التقليدي القائم على السيادة المطلقة للدولة على كل من يوجد في أرضها، وهو ما أكده الرفض القاطع للسلطان عبد الرحمن بن هشام لأي تعديل في المعاهدة من شأنه المساس بهذا المبدأ السيادي، وتكمن أهمية هذا التبادل في كشفه عن التناقض بين التصور الأوروبي–الأمريكي للعلاقات الدولية القائم على فرض الامتيازات، والتصور المغربي الذي يتمسك بالسيادة الكاملة كأساس لأي تفاهم دبلوماسي، غير أن الولايات المتحدة، على عكس الدول الأوروبية، لم تكن تملك القوة العسكرية لفرض نظام الامتيازات على المغرب، لذلك كانت تعتمد على الضغط الدبلوماسي والتهديد بالمقاطعة التجارية، وهو ما تجلى في مراسلات الرئيس ميلارد فيلمور (Millard Fillmore)[2] إلى السلطان مولاي الحسن الأول[3] سنة 1851، حيث هدد فيلمور صراحة بتوجيه الأسطول الأمريكي إلى موانئ المغرب إذا لم يتم الاستجابة للمطالب القنصلية، ومن المدن التي أدّت دوراً رئيسياً في هذا الصراع التجاري، مدينة أصيلة التي كانت تشهد حركة ترانزيت للسلع الأمريكية إلى الداخل المغربي، وكان قادتها يرفعون تقارير منتظمة عن حجم البضائع الأمريكية الواردة والصادرة، مما سمح للحكومة المغربية بمتابعة أداء الرسوم الجمركية وتعديلها وفق الحاجة، وفي السنوات اللاحقة من النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، أصبحت قضية حماية السفن الأمريكية من الهجمات التي تشنها سفن الدول الأوروبية المتحاربة هي الشغل الشاغل للقنصلية في طنجة، إذ كانت السفن الحربية البريطانية والإسبانية تعترض

[1] حركات، إبراهيم، المغرب عبر التاريخ، ج3، ص219–223.

[2] ميلارد فيلمور: الرئيس الثالث عشر للولايات المتحدة (1850–1853)، تولى الرئاسة بعد وفاة الرئيس زاخاري تايلور، عُرف بدعمه لتسوية عام 1850م التي سعت إلى تهدئة النزاع حول العبودية بين الشمال والجنوب، كما أرسل بعثة بيري الاستكشافية إلى اليابان لفتح علاقات تجارية معها؛ القدوسي، محمد، رؤساء أمريكا قادة صهاينة في البيت الأبيض، ج1، دار الجمل، القاهرة، ط1، 2004، ص110-111.

[3] السلطان مولاي الحسن الأول: سلطان المغرب (1873–1894)، عُرف بمحاولاته الإصلاحية لتحديث الدولة المغربية وتعزيز الجيش وتنظيم الإدارة، واجه ضغوطاً أوروبية متزايدة على المغرب خلال فترة تنافس القوى الاستعمارية على النفوذ في المنطقة؛ بوعلام، علماء الملوك والأمراء عبر تاريخ المغرب، ص402–413.

السفن التجارية الأمريكية في المياه المغربية بحجة التفتيش عن مواد حربية موجهة إلى أعدائها، وهو ما كان يثير احتجاجات أمريكية متكررة، وقد تجسد ذلك في حادثة سنة 1837م عندما أوقفت سفينة حربية إسبانية سفينة أمريكية قبالة ساحل تطوان بحجة أنها تحمل أسلحة للثوار المغاربة، مما دفع القنصل الأمريكي جيمس أوستن إلى مراسلة السلطان مطالباً بإصدار تعليمات واضحة للقادة الساحليين بحماية السفن الأمريكية من أي اعتداء أجنبي وجاء رد السلطان بأن الحكومة المغربية لا يملك أسطولاً حربياً قادراً على حماية السفن الأجنبية في مياهه، وأن على كل دولة الدفاع عن سفنها بنفسها، وهو الرد الذي كشف عن نقطة ضعف جوهرية في العلاقة، وهي أن المغرب كان يفتقر إلى القوة البحرية التي تمكنه من فرض سيادته على مياهه، مما جعل حماية السفن الأمريكية مسألة إشكالية، إذ أن الأمن البحري كان يعتمد على حسن نية الدول الأخرى وليس على قدرة الحكومة المغربية الفعلية[1].

[1] بومعزة، فاطمة، الدفاع الشرعي الوقائي في القانون الدولي التأصيل والمشروعية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد14، العدد3، 2023م، ص226-251.

الخاتمة:

في ختام البحث حول العلاقات المغربية–الأمريكية في القرن التاسع عشر الميلادي: دراسة في المراسلات الدبلوماسية والصراع التجاري في البحر الأبيض المتوسط، فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها:

- تطورت المراسلات الدبلوماسية بين المغرب والولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر الميلادي من خطاب الود والتكافؤ في العقود الأولى إلى لغة الإنذار والاحتجاج في العقود اللاحقة من القرن التاسع عشر الميلادي، وذلك نتيجة تنامي الأسطول الأمريكي وتوسع شبكاته التجارية في البحر المتوسط، مقابل تراجع القدرة التفاوضية للمغرب بسبب الضغوط الأوروبية المتصاعدة.
- مثلت معاهدة الصداقة المغربية–الأمريكية لعام 1786م الإطار القانوني الذي استندت إليه المراسلات الدبلوماسية طوال القرن التاسع عشر الميلادي، غير أن تفسير بنودها ظل محط خلاف، إذ تمسكت الحكومة المغربية بتطبيق سيادتها على أراضيها، بينما نظرت الولايات المتحدة إلى أي إجراء مغربي على أنه خرق للمعاهدة.
- تجلى الصراع التجاري بوضوح في ثلاث قضايا رئيسية: الخلاف على الرسوم الجمركية وتحديد نسبها، ومسألة حماية السفن التجارية من القرصنة والاعتقالات التعسفية، وقضية الامتيازات القنصلية التي سعت الولايات المتحدة إلى توسيعها لتشمل محاكمة رعاياها أمام قناصلهم بدلاً من القضاء المغربي.
- كشفت المراسلات عن فجوة عميقة في مفهوم السيادة بين الطرفين، إذ نظرت الحكومة المغربية إلى تطبيق قوانينها على الأجانب باعتباره حقاً سيادياً غير قابل للتفاوض، بينما اعتبره الجانب الأمريكي خرقاً للقانون الدولي ومخالفاً لمبدأ المعاملة بالمثل الذي نصت عليه المعاهدة.
- أثبتت المراسلات أن الضعف البحري للمغرب كان نقطة جوهرية في الصراع، إذ لم يكن يملك أسطولاً حربياً قادراً على فرض سيادته على مياهه الإقليمية، مما جعل حماية السفن الأمريكية مسألة إشكالية تعتمد على حسن نية الدول الأخرى وليس على قدرة الحكومة المغربية الفعلية.

- تباينت لغة المراسلات بين السلاطين والرؤساء عبر العقود، فكانت نبرة السلطان مولاي سليمان وعبد الرحمن بن هشام تصب في اتجاه التأكيد على السيادة المغربية مع الاستعداد للتفاوض، بينما اتسمت رسائل الرؤساء جيمس بوك وميلارد فيلمور بنبرة أكثر حدة بلغت حد التهديد بتوجيه الأسطول الحربي إلى الموانئ المغربية إذا لم تُستجب المطالب القنصلية.
- أدى غياب تمثيل دبلوماسي مغربي دائم في واشنطن إلى جعل القنصلية الأمريكية بطنجة محوراً للاتصالات ومركزاً لتجميع المعلومات وتبادل الشكاوى، مما منح الولايات المتحدة ميزة استخباراتية في متابعة التطورات السياسية والتجارية في المغرب، بينما ظل المغرب يعتمد على القناصل الأجانب كوسطاء لنقل رسائله.

انتهت العلاقة في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي إلى حالة من الجمود الدبلوماسي، حيث عكست المراسلات صراعاً بين المصالح المغربية الداخلية والطموحات الأمريكية المتوسعة والوصاية الأوروبية المتنفذة، مما مهد لمرحلة جديدة في مطلع القرن العشرين الميلادي لم تعد فيها الولايات المتحدة شريكاً مستقلاً في المتوسط، بل أصبحت طرفاً في لعبة القوى الكبرى.

الملاحق:

ملحق (1): مقتطف من معاهدة الصـــداقة والســـلام بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب، المادة(24) عام 1786م[1]

Morocco : 1786 217

respected and enjoy all the Privileges which the Consuls of any other Nation enjoy, and if any of the Citizens of the United States shall contract any Debts or engagements, the Consul shall not be in any Manner accountable for them, unless he shall have given a Promise in writing for the payment or fulfilling thereof, without which promise in Writing no Application to him for any redress shall be made.

.24.

If any differances shall arise by either Party infringing on any of the Articles of this Treaty, Peace and Harmony shall remain notwithstanding in the fullest force, untill a friendly Application shall be made for an Arrangement, and untill that Application shall be rejected, no appeal shall be made to Arms. And if a War shall break out between the Parties, Nine Months shall be granted to all the Subjects of both Parties, to dispose of their Effects and retire with their Property. And it is further declared that whatever indulgences in Trade or otherwise shall be granted to any of the Christian Powers, the Citizens of the United States shall be equally entitled to them.

.25.

This Treaty shall continue in full Force, with the help of God for Fifty Years.

We have delivered this Book into the Hands of the before-mentioned Thomas Barclay on the first day of the blessed Month of Ramadan, in the Year One thousand two hundred

I certify that the annex'd is a true Copy of the Translation made by Isaac Cardoza Nuñez, Interpreter at Morocco, of the treaty between the Emperor of Morocco and the United States of America.

THO^{s} BARCLAY

Translation of the additional Article

Grace to the only God

I the underwritten the Servant of God, Taher Ben Abdelhack Fennish do certify that His Imperial Majesty my Master (whom God preserve) having concluded a Treaty of Peace and Commerce with the United States of America has ordered me the better to compleat it and in addition of the tenth Article of the Treaty to declare "That, "if any Vessel belonging to the United States shall be in any of the "Ports of His Majesty's Dominions, or within Gunshot of his Forts, "she shall be protected as much as possible and no Vessel whatever

[1] Miller, Treaties and Other International Acts of the United States of America, p. 217.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

أ- المصادر الأولية (المعاهدات والوثائق الرسمية):

1. Miller, Hunter (ed.): Treaties and Other International Acts of the United States of America, Vol. 2, Washington: Government Printing Office, 1931.
2. U.S. Department of State: Treaty of Peace and Friendship between the United States and Morocco, 1786, Article 24, in: Treaty of Peace and Friendship, Morocco, June 28 and July 15, 1786.

ثانياً: المراجع

أ- الكتب

1. إبراهيم، عبدالعزيز عبدالغني: بداية العلاقات العربية-الأمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط2، 2018م.
2. بوعالم، الصديق بن محمد بن قاسم: علماء الملوك والأمراء عبر تاريخ المغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2024م.
3. جبريل، محمد حسن حسن: المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010م.
4. حركات، إبراهيم: المغرب عبر التاريخ (عرض لأحداث المغرب وتطوراته في الميادين السياسية والدينية والاجتماعية والعمرانية والفكرية منذ ما قبل الإسلام إلى العصر الحاضر)، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط1، 2000م.
5. حسن، محمد عاشور وآخرون: العائلات الرأسمالية اليهودية ودورها في السياسة العالمية (روتشيلد-روكفلر)، ببلومانيا للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2011م.
6. خطاب، محمود شيت: قادة فتح الأندلس، منار للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2003م.

7. القنوجي، صديق بن حسن: أبجد العلوم، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2002م.
8. القدوســـي، محمد: رؤســـاء أمريكا قادة ســـفينة في البيت الأبيض، ج1، دار الجمل، القاهرة، ط1، 2004م.
9. ناصـــر بن محمد، الرمل: موســـوعة أحداث القرن العشـــرين، ج3، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2005م.

ب- الرسائل الجامعية

1. بركات، أسماء: العلاقات السياسية الأمريكية مع دول المغرب العربي أواخر القرن 18م وإلى غاية منتصف القرن 20م، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019م.
2. Gallimore, Mark K.: "Thomas Jefferson, the 'Barbary Pirates,' and the Law of Nations", Master's Thesis, Lehigh University, 2002.

ج- الكتب الأجنبية:

1. Chaouch, Khalid: The Language of Gifts between Morocco and the USA from Late 18th to Mid-19th cc, Mohammedia: Publication of Hassan II University, 2008.
2. Peskin, Lawrence A.: Three Consuls: Capitalism, Empire, and the Rise and Fall of America's Mediterranean Community, 1776-1840, Cambridge University Press, 2024.

ثالثاً: المقالات

1. أحيمان، محمد: ســـاحل الريف والبحرية المخزنية قبل الحماية، مجلة الربيع، المجلد 1، العدد 8، 2018م.
2. بومعزة، فاطمة: الدفاع الشرعي الوقائي في القانون الدولي التأصيل والمشروعية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 3، 2023م.

3. حبيدة، محمد: التحقيق وكتابة تاريخ المغرب، مجلة أسطور، العدد 19، 2023م.
4. الحدادي، محمد؛ أردة، إلياس: مدينة طنجة سباق التحولات الوظيفية والديمغرافية السريعة وأثر ذلك على الوضع السوسيواقتصادي لضواحيها، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 7، العدد 2، 2020م.
5. العايب، معمر: دور إيالة الجزائر في تطور المصالح التجارية الأمريكية بغرب البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة 1795-1816م، دورية كان التاريخية، المجلد 11، العدد 40، 2018م.
6. هاشمي، جنان: المغرب في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد 16، 2017م.
7. أنوبكة، محمد عبد السلام: الآخر ورهان التحديث في مغرب السلطان محمد بن عبدالله 1757-1790م، دورية كان التاريخية، المجلد 19، العدد 77، 2026م.
8. Center for the Study of the American Constitution: John Jay (1745-1829), No. 4, 2013.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1. موقع تامغربيت الالكتروني:
https://www.tamghrabet.com/2026/06/morocco-first-country-recognize-us-independence.html .
2. موقع صوت المغرب الإلكتروني تاريخ: 28 آذار 2025م: https://thevoice.ma